المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

معهد خادم الحرمين الشريفين لأبحاث الحج

**اقتصاديات الحج والعمرة**

**الأستاذ / خالد بن علي قمقمجي – فرع وزارة التجارة بالمدينة المنورة**

1 – 3 ذو القعدة 1423ه

**بسم الله الرحمن الرحيم**

**اقتصاديات الحج والعمرة**

**مقدم البحث:** خالد بن علي قمقمجي.

**وظيفته:** مدير عام فرع وزارة التجارة بالمدينة المنورة.

**الجهة التابع لها:** وزارة التجارة.

**المراجع:**

1. ملامح النمو الاقتصادي في المدينة المنورة.
2. مناخ وآثار الاستثمار في المدينة.

**اتساع حجم الطلب الفعلي في المدينة المنورة**

إن اتساع حجم الطلب الفعلي هو المحرك الرئيسي للتوسع الاستثماري، فنقطة البداية لأي مشروع جديد هي وجود طلب على منتجاته أو خدماته التي يزمع تقديمها، وأن يكون هذا الطلب مدعومًا بقدرة شرائية.

وتتسم المدينة المنورة بوجود طلب فعلي كبير يبرر ويشجع التوسع الاستثماري نظرًا لتزايد معدلات التدفقات الإنفاقية فيها سواء من السكان (المواطنين والمقيمين) أو من الزوار (الحجاج والمعتمرين) ونقدم فيما يلي عرضًا وتحليلاً لكلا هاذين العنصرين الهامين.

**أولاً:**

**(أ) الطلب الفعلي للسكان:-**

يتزايد السلكان في لمدينة المنورة بمعدلات نمو عالية، فبالرجوع إلى الإحصائيات المتاحة يتضح ارتفاع عدد السكان من (50000) نسمة عام 1328ه إلى (13700) نسمة عام 1391ه ثم إلى (60800) نسمة عام 1413ه ثم إلى (750000) نسمة عام 1418ه، ويرجع ارتفاع معدل النمو السكاني إلى زيادة معدلات المواليد وارتفاع مستويات الإنجاب نحو (7.3 طفل للمرأة في سن الإنجاب) هذا فضلاً عن تطور الخدمات الصحية التي أثرت في خفض معدل الوفيات وخفض معدل وفيات الرضع حتى أصبح يقارب تلك المعدلات الموجودة في الدول الأوروبية المتقدمة الأمر الذي أدى إلى ارتفاع مستويات الأعمار (توقع الحياة عند الميلاد).

ويتوزع السكان بين الريف والحضر إلا أن الغالبية العظمى للسكان مستقرون في مناطق التجمع السكاني، الأمر الذي يسهم في توسيع دوائر النشاط الاقتصادي الخاص، ولا شك أن الازدهار الاقتصادي الذي شهدته المملكة العربية السعودية في الثلث الأخير من هذا القرن قد أدى إلى جذب أعداد كبيرة من المهاجرين (الوافدين).

وتعتبر المدينة المنورة إحدى أكبر المدن السعودية نموًا حيث ينمو سكان المدينة المنورة بنسبة 7%، فبالإضافة إلى كونها مركزًا للإشعاع الديني والحضاري فهي مدينة خدمات متعددة الوظائف ومن ثم يكون جذبها للسكان أقوى؛ لذا تزايد عدد المقيمين فيها من الأجانب فإذا قدرنا عدد الأجانب المقيمين للعمل في المدينة المنورة وأسرهم بنحو (600) ألف نسمة أصبح عدد سكان المدينة المنورة من المواطنين والأجانب يناهز المليون ونصف المليون نسمة، وتصويب النظر نحو القدرة الشرائية لدى هؤلاء الأفراد يوضح الواقع الملموس أن سكان المدينة المنورة ينعمون بالارتفاع النسبي للمستوى المعيشي واستقرار مثلهم في ذلك مثل بقية سكان المملكة العربية السعودية، ومع اتجاه متوسط الدخل الفردي للنمو ارتفعت القدرة الشرائية وواصلت ارتفاعها مما كان له تأثير إيجابي في حجم الطلب الاستهلاكي.

**(ب) الإنفاق الاستهلاكي للزوار خلال فترات العمرة:-**

يفد إلى المدينة المنورة على مدار العام أعداد كبيرة من المسلمين من كافة أرجاء المعمورة، وتدل المؤشرات على أن أعداد هؤلاء الزوار تتجه للتزايد سنويًا، ويمكن تقدير عدد زوار المدينة المنورة بما يناهز المليوني زائر يقدر حجم إنفاقهم الاستهلاكي بنحو (3000) مليون ريال، هذا الحجم من الإنفاق الاستهلاكي الأولي (حسب نظرية مضاعف الدخل) يترتب عليه تأثيرات إنفاقية متتالية (متتابعة) على مدار العام، يتولد عنها دخول جديدة تصل لنحو (15) بليون ريال (استنادًا إلى الافتراضات السابقة) الأمر الذي يعكس وجود طلب كلي فعلي (Demand Aggregate Real) يساعد على التعجيل بالنمو ويهيئ الظروف المثلى (Optimum Conditions) للمزيد من الانتعاش للاقتصاد المحلي خاصة وللاقتصاد الوطني (السعودي) عامة مما يحفز على التوسع الاستثماري خاصة مع توافر أعداد أكبر من الزوار في السنوات

المقبلة نتيجة للتوسعات غير المسبوقة التي يحظى بها الحرمين الشريفين من لدن خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز يحفظه الله.

**(ج) إنفاق زوار المدينة المنورة من داخل المملكة:-**

يقدر عدد زوار المدينة المنورة من داخل المملكة بما يربو على مليون زائر من المواطنين والمقيمين، وبافتراض أن متوسط إنفاق الزائر (1000) ريال يمكن تقدير حجم إنفاقهم المبدئي أو الأولي بنحو (1000) مليون ريال يتدفق متتابعًا بفعل المضاعف (Multiplier Effect) على مدار العام، فيتولد عنه مجموعة دخول تقدر بنحو (5) بليون ريال تمثل طلبًا فعليًا (Actual Demand) مدعوم بقدرة شرائية فعلية.

**(د) تقدير حجم الطلب الفعال الناتج من إنفاق الزوار:-**

من العرض السابق يمكن تقدير حجم الطلب الفعال الناتج من إنفاق الزوار سواء من خارج المملكة أو من داخلها بنحو (32.5) بليون ريال سعودي، وهو مجموع تيارات التدفقات النقدية المتتالية التي تحدث سلسلة متتابعة من الطلب الفعلي على السلع والخدمات والناتجة عن إنفاق أولي (أصلي) يقدر بنحو (6.5) بليون ريال.

ومن البديهي أن اقتصاد المدينة المنورة ليس مغلقًا إنما هو يمثل جزءًا من النسيج العام للاقتصاد الوطني (السعودي) لذلك يمكن القول أن هذه التدفقات النقدية لا تحدث داخل اقتصاد المدينة المنورة بمعزل عن اقتصاديات المملكة ككل، حيث يتسرب جزء من هذه الدخول إلى خارج المدينة في صورة مشتريات سلع أو خدمات من باقي مناطق المملكة، وبافتراض أن نسبة التسرب إلى خارج اقتصاد المدينة المنورة تمثل 70% من هذه الدخول يتبقى إذًا نحو (9) بليون ريال تمثل التدفقات النقدية الفعلية التي تضخ في شرايين اقتصاديات المدينة المنورة، وتمثل دخول متجددة لسكان المدينة المنورة تولد طلبًا على الاستثمار والاستهلاك داخل اقتصاد المدينة المنورة فتوسع طاقته الاستيعابية (Capacity Absorbing) فتنتعش حركته وتزدهر اقتصاديًا وعمرانيًا.

**تطور أعداد الحجاج الذين قدموا لزيارة المدينة المنورة**

|  |  |
| --- | --- |
| **السنوات** | **عدد الحجاج الذين قدموا للزيارة** |
| 1413 ه | 837682 |
| 1414 ه | 853441 |
| 1415 ه | 931383 |
| 1416 ه | 1.014.260 |
| 1417 ه | 1.730.060 |
| 1418 ه | 1.640.765 |
| **المصدر: إدارة الحج بالمدينة المنورة** | |

وقد أظهرت نتائج التحليل الذي تضمنه مشروع الدراسات الاستشارية المتكامل للتخطيط التفصيلي الشامل للمدينة المنورة أن المتوسط العام للدخل الفردي بالمدينة المنورة بلغ حوالي (3500) ريال شهريًا (أي 42000 ريال سنويًا) أو ما يوازي (11200) دولار سنويًا، وهو أعلى من متوسط الدخل الفردي في دول أوروبية عديدة مثل: الاتحاد الروسي (2650) دولار، تركيا (2500) دولار، اليونان (7700) دولار، البرتغال (9320) دولار.

مما تقدم يتضح أن مستويات الدخول في المدينة المنورة تفوق مثيلتها في دول أوروبا ودول صناعية عديدة الأمر الذي يؤكد أن الإنفاق الاستهلاكي الخاص في المدينة المنورة كافٍ

لتوسيع دوائر الاستثمار ودفع حركته إلى أعلى، ناهيك عن تعاظم حجم الإنفاق العام (الاستثماري والاستهلاكي) ودوره المؤثر في تفعيل قطاعات الأعمال وتنشيطها والذي يمثل أداة دعم ومؤازرة للتوسع الإنمائي للاقتصاد الوطني.

**ثانيًا: الإنفاق الاستهلاكي للزوار:-**

يعتبر الإنفاق الاستهلاكي لزوار المدينة المنورة على مدار العام سواء من خارج البلاد أو من داخلها من العناصر الرئيسية للدخل الأهلي في المدينة المنورة؛ إذ تنساب التدفقات النقدية للزائرين في جنبات البنية الاقتصادية للمدينة المنورة فتسهم إسهامًا كبيرًا في إحداث الرواج الجاري والازدهار العمراني والانتعاش الاقتصادي.

**ويمكن تصنيف زوار المدينة المنورة كالآتي:**

1. الحجاج القادمون للزيارة من خارج المملكة.
2. الزائرون خلال فترات العمرة التي تمتد لنحو سبعة أشهر في العام.
3. الزائرون من داخل المملكة على مدار العام.

**الإنفاق الجاري للحجاج القادمين للزيارة من خارج المملكة:-**

ترجع أهمية الإنفاق الجاري للحجاج إلى تصاعد الحجاج سنويًا من جهة وتزايد حجم إنفاقهم الاستهلاكي من جهة أخرى، ويبين الجدول السابق تطور أعداد الحجاج الذين قدموا لزيارة المدينة المنورة خلال الفترة 1413 – 1415 ه، يتضح من الجدول الاتجاه التصاعدي لأعداد الحجاج الذين قدموا لزيارة المدينة المنورة، وتشير التوقعات إلى استمرار هذا الاتجاه التصاعدي نتيجة التوسعة الشاملة للحرمين الشريفين في مكة والمدينة واستكمال مشاريع المرافق والخدمات والإسكان، ولتوضيح تأثير حجم الإنفاق الاستهلاكي السنوي للحجاج على اقتصاد المدينة المنورة نفترض أن متوسط إنفاق الزائر خلال فترة إقامته (1500) ريال.

وعلى ذلك يمكن تقدير حجم الإنفاق الكلي للحجاج القادمين من خارج المملكة كما هو موضح في الجدول التالي:

**تقديرات جملة إنفاق زوار المدينة المنورة من الحجاج القادمين من خارج المملكة**

|  |  |
| --- | --- |
| **السنوات** | **حجم الإنفاق (بالمليون ريال سعودي)** |
| 1413 ه | 1257 |
| 1414 ه | 1280 |
| 1415 ه | 1397 |
| 1416 ه | 1500 |
| 1417 ه | 2595 |
| 1418 ه | 2460 |

يتضح من الجدول السابق تزايد حجم التدفقات النقدية (Cash Flows) التي تضخ في شرايين البنية الاقتصادية للمدينة المنورة نظرًا لتزايد حجم الإنفاق الاستهلاكي لزوار المدينة المنورة خلال فترة الحج من (1257) مليون ريال عام 1413ه ثم إلى (1397) مليون ريال عام 1415ه ثم إلى (1500) مليون ريال عام 1416ه ثم إلى (2595) مليون ريال عام 1417 ثم إلى (2460) مليون ريال عام 1418ه.

هذه المبالغ تمثل إنفاقًا أوليًا مبدئيًا (Preliminary) يتم حقنه في البنية الاقتصادية للمدينة المنورة فيحدث آثارًا متتالية أو متتابعة بتأثير مضاعف الإنفاق (Multiplier Effect) إذ يترتب تأثير مضاعف في حجم الدخول المتولدة من ذلك الإنفاق الاستهلاكي في المدينة المنورة، ولتقدير حجم الدخول المتولدة من الإنفاق الاستهلاكي للحجاج في المدينة المنورة، نفترض أن الميل الحدي للاستهلاك (م ح س) = 0.8 وهي تمثل نسبة الزيادة في الاستهلاك الناتجة عن الزيادة في الدخل.

|  |  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| قيمة المضاعف = | 1 | = | 1 | = | 1 | = | 5 |
| 1 – م ح س | 1 – 0.8 | 0.2 |

هذا يعني أن معدل دوران النقود يصل لنحو (5) مرات خلال العام، وبالتالي فإن التدفقات النقدية التي تجري بتأثير المضاعف تصل إلى ما يناهز (9700) مليون ريال تمثل مجموع القوى الشرائية المترتبة على الإنفاق الأولي.

**ملخص اقتصاديات الحج والعمرة**

**السكان والطلب على السلع والخدمات:-**

1. يتزايد السكان في المدينة المنورة كغيرها من مدن المملكة العربية السعودية بمعدلات عالية في حدود (3.5%) سنويًا، وقدر السكان في عام 1418ه بحوالي (750) ألف نسمة، معنى ذلك أن عددهم في عام 1423ه يقدر بحوالي (922) ألف نسمة.
2. ويمكن القول أن ضعف هذا العدد يفد سنويًا للمدينة المنورة كحجاج ومعتمرين ... مما يرفع عدد السكان إلى حدود (3) ملايين ... ويشكل هذا العدد طلبًا فعالاً على السلع والخدمات، وهو المحرك الأساسي للاستثمار.

**الطلب الناتج من إنفاق الزوار:-**

1. قدرت الدراسات حجم زوار المدينة المنورة سنويًا بأكثر من مليون زائر، إنفاقهم المبدئي يقدر بحوالي (بليون) ريال، وباستخدام معيار المضاعف يتولد ما مقداره حوالي (5) بليون ريال سنويًا، وهو ما يمثل حجم الطلب الفعلي من الزوار.
2. وبإضافة ضعف العدد السابق باعتبارهم حجاجًا فإن الإنفاق الأولي بالمدينة المنورة يقدر بحوالي (6.5) بليون ريال سنويًا، وباستخدام المضاعف يقدر حجم الطلب الناتج من إنفاق الزوار والحجاج من الداخل والخارج بحوالي (32) بليون ريال.
3. وتفترض الدراسة السابقة تسرب (70%) من هذا الدخل إلى خارج المدينة المنورة في شكل مشتريات من السلع والخدمات من خارج المدينة المنورة، وبذلك يكون مقدار الدخول المتولدة عن الحج والعمرة المتبقية في المدينة المنورة حوالي (9) بليون ريال، وهذه هي تقديرات ما يضخه نشاط الحج والعمرة في شرايين اقتصاد المدينة المنورة، وبالتالي ينعشها اقتصاديًا.

**ملخص**

**الاشتراطات العمرانية لمساكن الحجاج والمعتمرين**

تولي حكومة خادم الحرمين الشريفين خدمة الحجاج والمعتمرين اهتمامًا خاصًا من حيث التخطيط للمرافق العامة التي يحتاجون إليها إلى جانب الاهتمام بالمساكن التي يقيمون بها بحيث تتوفر فيها كافة الاشتراطات المعمارية والصحية وإلى جانب الأمن والسلامة فيها، وتهدف من وراء ذلك إلى توفير كافة الوسائل والسبل التي تساعد الحجاج والمعتمرين على أداء نسكهم في خشوع وطمأنينة، ولهذا قامت العديد من الجهات التي تقوم على خدمات إسكان الحجاج بإعداد اللوائح التنظيمية التي تشتمل على الحد الأدنى من ما يجب توفره من اشتراطات في المباني المخصصة لهم وفق أسس علمية ومنهجية يتم بناء عليها الترخيص بها، ويتم التأكد من اكتمال هذه الاشتراطات من خلال لجان تشكل لهذا الغرض.

ويمكن لقطاع الخدمات الهندسية الاستشارية المساهمة في تطوير الأسس والمعايير التي يجري العمل بها كما يمكنه المساهمة في إجراءات التأكد من اكتمال الاشتراطات والمعايير التي يتم تطبيقها من خلال الاستعانة بخدماته وخبراته في هذا المجال، إلى جانب مراجعة ما يجري العمل به حاليًا في سبيل تطويره والارتقاء به بما ينعكس أيضًا على الارتقاء بالخدمات المقدمة للحجاج والمعتمرين، وهذا ما ستدور حوله الورقة المقدمة في هذا الموضوع.